ما خصومة في عبد خاصم فاقام المدعى عليه بينة انه شاوره
في مجلس القضاء بطلت خصومته خاصة ولو وصل العبد
الى الوكيل لا يؤمر بالدفع اليه وعلى هذا اذا استوهب او استعار
او استودع وكله واستثنى اقراره صح اقراره في حقه خاصة
وكذا اذا اقر به قبل التوكيل وكلاما خصومة في عين واستثنى
اقرارهما فادعى انسان انه اشتراها من صاحب اليد واقاما شهدا
بطلت خصومتها خاصة ولو لم يستثن بطلت خصومته ابتداء
ولو وصلنا اليها استسلم لهما

باب البيع الذي فيه الخيار

ويلزم ببعض المبيع ما جمالة المبيع منع الصحة وكذا
الثمن ابتداء وبقاء لا هلاك واحد نقد في الصفقة بغير
رضى الآخر والاجبر على تسليم ما لم يهلك بدله ولا على بعض
ما لم يهلك باع عبدين على انه للخيار في احدهما ثلثة ايام ان
فصل وعينه جاز والا لا على الثوب والمدبر والمكاتب

او ام الولد اشترى وكيلا او موثوقا او عبدا على الخيار
في نصفه او ثلثه جاز فصل او لا والاخيار في البعض ان فسخ
حلال خيار الشرط او العيب للمشتري من عبده ولو من وكيل
واراد البايع ان يسلم الذي لا خيار فيه ويقبض ثمنه وابى
المشتري او بالعكس والخيار لهما ليس لذلك وكذا لو
اراد البايع ان يسلمها او المشتري ان يقبضها وينفذ الثمن وان
فسخ البايع البيع في الموقوف لا يخير المشتري في الآخر خلافا
للموثوق باع عبدا على انه للخيار او المشتري لا يجبر على تسليمه ما
دام خياره وان نفذ وخيار المشتري منع خروج الثمن عن ملكه
حتى لا ينفذ اعتاق البايع ولا يحل له وطيها لو كانت امة ولا
اكلها لو كان طعاما باع والخيار للمشتري فابراه وتم صح
استحسانا وهو قول محمد رحمه الله وفي القياس لا وهو قول
ابي يوسف رحمه الله ولو قبض الثمن بإذنه ثم وهبه وعلى هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)